المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الولايات المتحدة الامريكية واصلاح الامم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى
اسم الكاتب: د.محمد ياس خضير، د. صبحي فاروق صبحي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2116
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 16:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

"الولايات المتحدة الأمريكية وإصلاح الأمم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى"

الدكتور
محمد ياس خضير (*)

الدكتور
صبحي فاروق صبحي (**)

منظمة الامم المتحدة الجهة التي تهتم بمعالجة المشكلات الدولية كما جاء في فلسفة تأسيسها ، الا ان التطبيق والعملي لمنظمة الامم المتحدة يوضح ان المقاصد الاساسية التي اسست لأجلها المنظمة الدولية لم تتحقق ان واقع المنظمة الدولية اشار وبوضح الى سيطرة طرف دون اخر على مسارات حركة المنظمة الدولية وصل الحد الى تسخير امكاناتها القانونية والمؤسساتية لاصدار قرارات لا تنسجم بأي صيغة من الصيغ مع السلم والامن الدوليين ، لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

ان استراتيجيات الهيمنة الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة ادت بالضرورة المطلقة الى ان تكون المنظمة الدولية وسيلة من وسائل الولايات المتحدة الامريكية لاضفاء شرعية حول قرارات بعينها ، في الوقت نفسه يتم تغييب ارادة الدول التي تعارضت سياساتها مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية.

وبالتالي فان هذه الازدواجية التي تعانيها المنظمة الدولية ادت بالنتيجة الى اعادة التفكير في واقع المنظمة الدولية ، وادى الى ضرورة تحقيق الاصلاح الواقعي والفعلي للمنظمة للنهوض بواقعها المتردي والانتقال بها من دور المتفرج الى التعامل مع القضايا الدوليه .

ان غالبية الدول غير الاعضاء الدائمين في مجلس الامن تؤيد فكرة اجراء اصلاحات يمكن ان ترتقي بواقع المنظمة الدولية نحو الاحسن وتقلل من سطوة وسيطرة الدول الدائمة العضوية على مسارات الحركة للمنظمة الدولية ، في حين ان الرؤية الامريكية للاصلاح بضرورة بقاء المنظمة في اطار الفعل والتأثير الامريكي. لهذا فان هناك حاجة ملحة لاصلاح المنظمة الدولية ، نتيجة للقصور الذي تعاني منه هذه المنظمة والذي ينعكس بالنتيجة باثاره السلبية على الامن الصغيره ، نتيجة للأستخدام المفرط وغير القانوني لمكونات القوه والقدرة التي تمتلكها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن لامتلاكها حق النقض الفيتو .

(*) العلوم السياسية / جامعة النهرين
(**) مدرس في كلية دجلة الجامعة / اربيل

اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث لمعرفة واقع منظمة الامم المتحدة والاسباب الداعمة لاجراء عملية اصلاح شامل لهذه المنظمة ، والرؤية الامريكية للاصلاح نتيجة للدور الامريكي المحوري في منظمة الامم المتحدة.

هدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

١. فهم وتحليل الاسباب الموجبة لاصلاح منظمة الامم المتحدة.
٢. دراسة المقترحات المقدمة لاصلاح أجهزة منظمة الامم المتحدة.
٣. تحديد ابعاد واتجاهات الموقف الامريكي من اصلاح منظمة الامم المتحدة.

اشكالية البحث :

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ، أصبحت الولايات المتحدة الامريكية القطب المسيطر في السياسة الدولية ، مستخدمة وسائل عده في تحقيق هيمنتها ، ومنها اعادة توجية المنظمة الدولية والتي اصبحت حسب الرأي الامريكي لاتتلائم مع متطلبات الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ، لهذا استمرت في اضعاف دور الامم المتحدة عن طريق الضغط على اعضائها او عن طريق سياسات الولايات المتحدة او عن طريق تجاوز المنظمة الدولية اذ ما تعارضت سياسات المنظمة الدولية مع مصالحها الاستراتيجية ، لذلك وقفت الولايات المتحدة الامريكية بالضد من أي تغيير في وضعية المنظمة الدولية او اجراء أي اصلاحات لاتتلائم مع مصالحها واهدافها . لهذا نطرح مجموعة من الاسئلة وفي مقدمتها ما هي الأسباب التي دعت لأجراء الأصلاحات ؟ وما هي رؤى الأصلاح في الأمم المتحدة؟ .هل ان مجلس الأمن قابل لتعديل سياساته عن طريق اصلاحه؟ .هل ان اصلاح مجلس الامن عن طريق زيادة أعضائه سوف يصحح الاختلال الموجوده في النظام الدولي ؟ ام يزيد تعقيدها؟ . هل ان القوى الكبرى ستوافق على اصلاح الامم المتحدة ؟وما الرؤية الأمريكية للأصلاح ؟ وما هو مستقبل اصلاح الأمم المتحدة؟ .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مؤداها: ان واقع المنظمة الدولية "الأمم المتحدة" انعكاس للبيئة الدولية السائدة ،وان ضرورات أصلاح المنظمة عن طريق توسيع التمثيل في مجلس الامن او عن طريق نقل صلاحيات مجلس الامن الى الجمعية العامة تعيقها متطلبات الحفاظ واستمرار الهيمنة الأمريكية وذلك باستخدام الأخيرة مكانتها في مجلس الامن وقوتها الاقتصادية والعسكرية .

منهجية البحث: يستعين البحث بالمنهج التاريخي ، فضلا عن استخدام المنهج النظمي في تحليل الظاهرة محل البحث.

المحور الاول: اصلاح الامم المتحدة واسبابه (الاطار النظري)

لم يكن المجتمع الدولي مقتنعا بتشكيل مجلس الأمن أو بأليات صنع القرار فيه ، غير ان ارادة القوى الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية قد فرضت ذاتها على المجتمع الدولي ، ولذلك يمكن القول من دون أي قدر من المبالغة أن مطالب أصلاح مجلس الأمن والمنظمة الدولية ، لم تكن مطالب اليه فحسب ، بل هي مطالب قديمة قدم الامم المتحدة ذاتها.

اولاً :-مفهوم الإصلاح

تعرف المنظمة الدولية على أنها الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعياً وراء تحقيق اغراض ومصالح مشتركة بينهما ، وتتمتع هذه الهيئة بأستقلال و أهلية للتعبير عن أرادة ذاتية في المجال الدولي.(١)

اما التنظيم الدولي فهو مفهوم اوسع من المنظم الدولي ويقصد به "مجموعة من القواعد المرتبة للمنظمات الدولية وكيفية تعاون الدول في الأستفادة منها (٢). لذلك فأن التنظيم الدولي هو حركة تهدف الى الأصلاح مع ملائمته لنظام الدول المتعدد.

يحدد علم الأدارة مفهوم الأصلاح من جانبين جزئي وكلي ،فالأصلاح الجزئي يقصد به الجهود ذات الأعداد الخاص الهادف الى أدخال تغييرات اساسية في المنظمة عن طريق أصلاحات رئيسة على مستوى النظام في الأقل بوضع معايير لتحسين واحد أو أكثر من عناصرها الرئيسة ، اما الأصلاح الكلي فالمقصود به التغييرات الكلية والجذرية المخططة لنشاط المنظمة لغرض تحسين وتجديد أدائها ، وغالباً ما تتعلق هذه التغييرات بصفة عامة حول الهياكل والعلاقات الأساسية للمنظمة التي تتصف بالشمول(٣).

ان مفهوم الأصلاح في أطار منظمة الأمم المتحدة استخدم في بادئ الامر في النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة لتحديد مهام المفتشين، فقد سعى موريس برتراند منذ أنشاء وحدة التفتيش في

---

(١) سعد حسن مؤمن،اصلاح الامم المتحدة دراسة حالة مجلس الامن ، المصدر السابق ،ص٤٣ ، للمزيد من التفصيل حول المنظمة الدولية ينظر : فخري رشيد مهنا ، صلاح ياسين داود ، المنظمات الدولية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، د.ت) ص ص ١٥-٢٢.

(٢) نقلا عن اسماعيل الحديثي ، الوسيط في التنظيم الدولي (وزارة التعليم العالي : جمعة بغداد ، ١٩٩١) ص١٣.

(٣) سعد العزاوي ،المدخل الى الأدارة (جامعة الموصل:دار الكتب للطباعة والنشر،١٩٨٥)ص ٣٥١

عام١٩٦٨ لتفسير مفهوم الأصلاح وتوصل على أنه يعني ضمناً احداث تغييرات في الأساليب والممارسات والإجراءات والهياكل لتحسين اداء احدى المنظمات او المنظومة ككل ، وبالتالي فالمقصود بالأصلاح لم يكن سوى اقتراحات من أجل تحقيق اصلاح جزئي وليس المقصود اصلاح جذري[١].

ومن هذا المنطلق فالأصلاح هو عملية تحويل او الغاء ما هو قائم من تصورات وافكار وهياكل ومؤسسات واجراءات ، وقد يتضمن اقامة مؤسسات جديدة واستحداث كل ما يتصل بها من مفاهيم ونظم ، اذ يعد الأصلاح وسيلة للانتقال على ما هو موجود اليوم الى ما يريد ان يراه المصلحون في المستقبل[٢].

وبعبارة ادق ان مفهوم الأصلاح يقصد به ان المنظمة بحاجة لإعادة تشكيل ملموس ، وذلك لكي تؤدي ما يطلبه المجتمع الدولي منها بشكل افضل فالهدف الأساسي لهذا الأصلاح هو بلوغ اقصى فاعلية مؤسسية للامم المتحدة[٣].

إن الغرض من إصلاح الأمم المتحده ، ينبغي أن يتمثل من تمكينها من أن تستجيب بصوره فعالة للمتغيرات التي تحدث في البيئة الدولية[٤].

أن موضوع اصلاح الأمم المتحدة يعد موضوعاً سياسياً فهو مرتبط بالدرجة الأولى بالدول التي تريد الاصلاح ، وهذا يعكس الصراع ما بين دول تريد ان تبقى محتفظة بمكانتها ودول تريد اجراء تعديلات واخرى تريد ان تحصل على دور مؤثر في مجلس الأمن.

ثانياً: أسباب الأصلاح

ان الدول التي تؤيد فكرة اجراء اصلاحات في المنظمة الدولية في الميثاق وفي عضوية مجلس الأمن وفي الجمعية العامة لديها أسبابها الداعمة لعملية الأصلاح ، يضاف الى ذلك مرور مدة زمنية

---

(١) أمنة معين حسن مؤمن، اصلاح الامم المتحدة دراسة حالة مجلس الامن ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ،١٩٩٩، ص٤٤.

(٢) اسامة مرتضى باقر ، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه غير منشوره (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦) ص ١٩٩.

(٣) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة المقدم الى الدورة (٥١) للجمعي العامة ، اصلاح الامم المتحدة – تدابير ومقترحات ، الوثيقة المرقمة (A/51/950/23) في كانون الاول ١٩٩٧.

(٤) د.فكرت نامق العاني ،البيئة الدولية الجديده وضرورات إصلاح الأمم المتحدة،مجلة قضايا سياسية ، العددان (٣/٤) (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية ،٢٠٠٤)، ص٢. وللاستزادة ينظر : الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن اعمال دورتها السابعة والثلاثون المستأنفة – الجمعية العامة – الدورة الثانية والستون ، الملحق (١٦) المنقح (A/52/16/Add.1) (نيويورك : الامم المتحدة ، ١٩٩٧) ص ٦.

طويلة على ابرام الميثاق وبروز مكامن ضعف خطيرة اثرت وسوف تؤثر على مستقبل دور الامم المتحدة ، كما ان دخول النظام الدولي مراحل دراماتيكية سريعة اثرت وسوف تؤثر بشكل او باخر على مستقبل الامم المتحدة[١] ولعل أهم هذه الأسباب:-

لم يكن المجتمع الدولي مقتنعا في يوم من الأيام بتشكيل مجلس الأمن أو باليات صنع القرار فيه، فحاضر جلسات مؤتمر سان فرانسيسكو عام١٩٤٥ اشارت الى ان دول العالم لم تكن سعيدة او مرحبة بمعظم ماورد في نصوص المشروع المتعلق بمجلس الأمن ، فقد دار الجدل حول قضيتين اساسيتين وهما ،الأولى تتعلق بتشكيل المجلس حيث لم تكن الدول الصغرى ولا المتوسطة عضوا فيه ، ولهذا سمي مجلس المنتصرين في الحرب ، والثانية تتعلق بعملية صنع القرار فيه إذ لم تكن أغلب الدول مقتنعة بضرورات ومبررات وجود حق الفيتو للدول الخمس الدائمة العضوية فيه.[٢] .

قصور ميثاق الامم المتحدة في معالجة القضايا التي تخص الامم التي لا تمتلك تأثيرا في مجلس الامن نتيجة عدم مشاركتها في صياغة الميثاق ونتيجة تناقض بين الديباجة والمواد ، لا بل ان مواد الميثاق استخدمت في مواضع تخدم مصالح القوى الكبرى فقط، فالحروب التي وقعت بعد انشاء المنظمة الدولية التي وصل عددها الى ٦٥ حربا حتى عام ٢٠٠٩ لم تقم الامم المتحدة باتخاذ اجراءات مناسبة لمنع حدوثها اوعلى الاقل انهائها وباقل الخسائر .

عدم إخضاع مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة ، فهي الأساس في هذه المنظمة الدولية ، والتي ينبغي ان تكون لقراراتها قوة القانون ، لا كما هي اليوم تصدر القرارات ولكن لا تنفذ ، وقد أخذ مجلس الأمن المنبثق عن الهيئة كل الصلاحيات ، وكان من المفترض ان يكون مجلس الأمن مسؤولاً أمام هيئة الأمم المتحدة ، وينفذ قراراتها ، وينبغي أن يُنتخب أعضاء مجلس الأمن من قبل هيئة الأمم المتحدة ، وليس أن تكون الدول الكبرى أعضاء دائميين في الوقت الحاضر.[٣]

---

[١] حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ (الكويت : عالم المعرفة ٢٠٢ ، ص ٤٠٢ ، وللاستزادة ينظر المصدر نفسه.

[٢] حسن نافعة،العرب وإصلاح مجلس الامن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٣١٦) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)،ص ص١١٢-١١٣. وللأستزادة حول الأسباب الموجبة للاصلاح ينظر: مجلة المختار،أصلاح الأمم المتحدة،العدد(١) نصف شهرية بغداد ،٢٠٠٥ ،ص٥.

[٣] احمد الحمداني ،الطريق لأصلاح منظمة الامم المتحدة، مجلة الأفق المفتوح ،واشنطن ،٢٠٠٤ http://www.iraqiwriter.com/disc/General_Articles/bbb/aaa_iraqi_writer_general_article_get.htm

٤. تأكيد الامين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان على ضرورة أصلاح مجلس الأمن وذلك بقوله "تغيرت التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين منذ تشكيل المجلس، كما تغير توازن القوة بين الأعضاء، غير أن مجلس الأمن كان تغيره بطيئا، والقرارات لا يمكن تنفيذها بأعضاء مجلس الأمن وحدهم، ولكنها تتطلب مشاركة عسكرية ومالية وسياسية كبيرة من جانب دول أخرى، وكثيرا ما كانت القرارات المتخذة والتفويضات الممنوحة تفتقر إلى العناصر الأساسية المتمثلة في الواقعية والموارد الكافية، والتصميم السياسي على تنفيذها، وكثيرا ما يلجأ الأمين العام إلى الاستجداء لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، كما أن ندرة التمثيل من القاعدة الواسعة للأعضاء تحد كثيرا من تقديم الدعم لقرارات المجلس"[١].

٥. .الغموض وعدم الوضوح في العديد من نصوص الميثاق التي ظهرت في الممارسة وتحديداً فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بفلسطين ، فضلاً عن ذلك لم تعد الصورة واضحة فيما يتعلق بالمهام التي يتعين على الأمم المتحدة ان تضطلع بها في مجالات حفظ السلم والأمن الدوليين.[٢]

٦. الحاجة الى أعادة النظر في الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة ، فقد أظهرت الممارسة أنتفاء الحاجة الى بعض الأجهزة الرئيسة التي نص الميثاق عليها ، وامثلتها مجلس الوصايا ومعه نظام الوصاية الدولي[٣].

٧. عدم ملائمة تشكيل مجلس الأمن بتشكيلته الحالية لموازين القوه الجديده في العالم المعاصر ، فمجلس الأمن بتشكيلته هذه لا يمثل إرادة المجتمع الدولي انما هو يعبر عن خريطة القوى العالمية المنتصره في الحرب العالمية الثانية.[٤]

٨. الخلل في التوازن بين سلطات الاجهزة والفروع الرئيسة للمنظمة الدولية لاسيما بين الجمعية العامة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية ، وايضا ظهرت الحاجة الى تشكيل نظام جديد لتمويل انشطة الامم المتحدة ، نتيجة للأزمات المالية التي واجهتها ومازالت هذه المنظمة[٥].

المحور الثاني: اتجاهات اصلاح الأمم المتحدة

---

(١) مذكرة الأمين العام ، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ، www.un.org/secureworld

(٢) د.فكرت نامق العاني ،البيئة الدولية الجديده وضرورات إصلاح الأمم المتحدة ، المصدر السابق،ص٣.

(٣) المصدر السابق،ص ص ،٣-٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) د.حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ ، المصدر السابق ، ص٤٠٤.

[redacted] كما سبق، فقد تم استخدامه كأداة للقضاء على أي إمكانية لعودة [redacted] في هذا السياق أضفى مجلس الأمن شرعية على الإجراءات العقابية والوقائية التي ارتأت الدول المنتصرة ولاسيما الغربية منها. اذ أضفى بذلك شرعية على مكاسب المنتصرين الجيوستراتيجية.

لكن بروز الاتحاد السوفيتي، وبداية عصر التسلح النووي ، فضلا عن التعافي السريع لألمانيا واليابان، أدى إلى تغيير دور مجلس الأمن ،

المرحلة الثانية : مرحلة الحرب الباردة، أصبحت مهمة مجلس الأمن هي المحافظة على توازن الرعب بين طرفي الصراع الدولي، المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي.

ولم تستخدم الدول الدائمة العضوية، من هذا الجانب أو من ذاك، حق النقض في مجلس الأمن *لحماية دولة ما إلا إذا كانت تدور في فلكها السياسي والعسكري*، ولم يحصل أن استخدمت أي دولة نفوذها ضد التميز العنصري في أفريقيا، إلا في مرحلة متأخرة، كما لم يحصل أن تمت متابعة تطبيق القرارات في حالة العدوان الاسرائيلي المتكرر على الفلسطينين، وهذا يعود لما لهذه الدوله من وزن في المعادلة الغربية إبان الحرب الباردة.

أما المرحلة الثالثة : والتي بدأت مع حرب الخليج الثانية وأعادت توزيع الأوراق على الصعيد الدولي، وفيها برزت بوضوح أكثر نزعة تطويع هذه المؤسسة لأغراض الدول الكبرى سواء في حال اتفاقها أو اختلافها، وقد كانت الحرب الأميركية الأخيرة على العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ شاهداً

---

(١) عادل لطيفي ، هل العالم في حاجة إلى مجلس الأمن؟ ، (الشبكة الإسلامية) ، المركز الإعلامي ثقافة و فكر الاثنين ١٩/٠٩/٢٠٠٥:

http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=98962&ShowVoteResult=yes

بإصلاح الأمم المتحدة وضمان فعالياتها ، حتى أصبحت فيه الحرب على الإرهاب والحد من النزاعات الإقليمية والعرقية الهاجس الأول للدول الكبرى.

وبالرغم من تعارض المنطلقات التي تحرك كل طرف للمطالبة بإصلاح هذا الهيكل الدولي، فهناك اتفاق ضمني بين هذه الأطراف على أن الإصلاح يمر عبر إدخال نوع من التوازن على تركيبة مجلس الأمن بتوسيع العضوية الدائمة وكذلك حق النقض.

وأصبح نتيجة ذلك مجلس الأمن هو السبيل لاجراء أي تغيير في العلاقات الدولية، وهذا يعني التسليم ضمنا بأن معضلة العلاقات الدولية هي أمنية وأن حلها لن يكون إلا عن طريق هيكل أمني.

لقد مر مجلس الأمن بثلاث مراحل رئيسة[1] :

المرحلة الأولى : والتي أعقبت تأسيسه، فقد تم استخدامه كأداة للقضاء على أي إمكانية لعودة قوى المحور ، وفي هذا السياق أضفى مجلس الأمن شرعية على الإجراءات العقابية والوقائية التي ارادتها الدول المنتصرة ولاسيما الغربية منها. اذ أضفى بذلك شرعية على مكاسب المنتصرين الجيوستراتيجية.

لكن بروز الاتحاد السوفيتي، وبداية عصر التسلح النووي ، فضلا عن التعافي السريع لألمانيا واليابان، أدى إلى تغيير دور مجلس الأمن ،

المرحلة الثانية : مرحلة الحرب الباردة، أصبحت مهمة مجلس الأمن هي المحافظة على توازن الرعب بين طرفي الصراع الدولي، المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي.

ولم تستخدم الدول الدائمة العضوية، من هذا الجانب أو من ذاك، حق النقض في مجلس الأمن لحماية دولة ما إلا إذا كانت تدور في فلكها السياسي والعسكري، ولم يحصل أن استخدمت أي دولة نفوذها ضد التميز العنصري في أفريقيا، إلا في مرحلة متأخرة، كما لم يحصل أن تمت متابعة تطبيق القرارات في حالة العدوان الاسرائيلي المتكرر على الفلسطينين، وهذا يعود لما لهذه الدوله من وزن في المعادلة الغربية إبان الحرب الباردة.

أما المرحلة الثالثة : والتي بدأت مع حرب الخليج الثانية وأعادت توزيع الأوراق على الصعيد الدولي، وفيها برزت بوضوح أكثر نزعة تطويع هذه المؤسسة لأغراض الدول الكبرى سواء في حال اتفاقها أو اختلافها، وقد كانت الحرب الأميركية الأخيرة على العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ شاهداً

---

(١) عادل لطيفي ، هل العالم في حاجة إلى مجلس الأمن؟ ، (الشبكة الإسلامية) ، المركز الإعلامي ثقافة و فكر الاثنين ٢٠٠٥/٠٩/١٩:

http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=98962&ShowVoteResult=yes

التي شكلت أية توصية بشأن تغيير تشكيل المجموعات الإقليمية الحالية لأغراض انتخابية عامة أو غيرها من أغراض الأمم المتحدة.

ويقضي النموذج ألف بإنشاء ستة مقاعد دائمة جديدة ليس لها حق النقض، وثلاثة مقاعد غير دائمة جديدة لمدة سنتين، مع تقسيم تلك المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسة كما يلي:

النموذج –أ–

المنطقة الإقليمية	عدد الدول	المقاعد الدائمة (المستمرة)	المقاعد الدائمة الجديدة المقترحة	المقاعد الجديدة المقترحة لمدة سنتين (غير القابلة للتجديد)	المجموع
أفريقيا	٥٣	٠	٢	٤	٦
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٥٦	١	٢	٣	٦
أوروبا	٤٧	٣	١	٢	٦
الأمريكتان	٣٥	١	١	٤	٦
مجاميع النموذج ألف	١٩١	٥	٦	١٣	٢٤

المصدر : النموذج أ: مذكرة الأمين العام ، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٥ ص٩٢ www.un.org/secureworld

ويقضي النموذج باء بعدم إنشاء أي مقاعد دائمة جديدة، ولكن بإنشاء فئة جديدة من ثماني مقاعد قابلة للتجديد مدتها ٤ سنوات ومقعد جديد غير دائم مدته سنتان (وغير قابل للتجديد)، مع تقسيم هذه المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية كما يلي:

نموذج –ب–

المنطقة الإقليمية	عدد الدول	المقاعد الدائمة (المستمرة)	المقاعد المقترحة القابلة للتجديد التي مدتها ٤ سنوات	المقاعد الجديدة لمدة سنتين (غير القابلة للتجديد)	المجموع
أفريقيا	٥٣	صفر	٢	٤	٦
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٥٦	١	٢	٣	٦
أوروبا	٤٧	٣	٢	١	٦
الأمريكتان	٣٥	١	٢	٣	٦
مجاميع النموذج باء	١٩١	٥	٨	١١	٢٤

المصدر : النموذج ب: مذكرة الأمين العام ، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٥ ص٩٢ www.un.org/secureworld

على مثل محاولات هذا التوظيف السياسي لمجلس الأمن، الذي انتهى إلى تحييده بسبب الخلاف على مستوى المصالح بين مكوناته الفاعلة.

ان رؤية أصلاح مجلس الأمن كما يرى دعاته يكون بزيادة أعضاء هذا المجلس فهنالك أقتراحات عديدة ولعل اهمها [١]:

الخيار الأول: ويعرف بصيغة ٥+٥ ويدور حول إضافة خمسة مقاعد دائمة يخصص اثنان منها لقوى ذات وزن عالمي ،اما الثلاثة الباقية فتخصص لقوى اقليمية تمثل القارات الثلاث افريقيا واسيا واميركا الاتينية ، بحيث تختص كل قارة بمقعد دائم واحد وتضاف خمس مقاعد غير دائمة اخرى يتم شغلها بالتناوب.

الخيار الثاني: ويعرف بصيغة ٢+٣+١+٤ ويتمثل في منح المانيا واليابان مقعدين دائميين من دون فيتو وثلاث مقاعد شبة دائمة تختار على اساس اقليمي وتختص للقارات الثلاث افريقيا واسيا واميركا الاتينية ومقعد واحد يخصص لقوة ذات وزن عالمي يتم شغلة بالأقتراع العام من جانب الدول الأعضاء فضلاً عن اربع مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالتناوب على وفق النظام المعمول بة حالياً.

الخيار الثالث: ويعرف بصيغة ٢+٦+٢ ويختلف عن الخيار الثاني في تخصيصه مقعدين شبة دائمين لكل من القارات الثلاث افريقيا واسيا واميركا الاتينية ومقعدين يتم شغلهما على اساس عالمي من بين قائمة محدودة من الدول يتم تسميتها على اسس موضوعية.

الخيار الرابع: ويعرف بصيغة٥+٥ المعدلة ويقضي بإضافة خمسة مقاعد دائمة فقط يتم شغلها جميعا بالتناوب بحيث يشغل اثنان منهما على وفق المعايير العالمية وثلاثة على وفق المعايير الاقليمية وعلى اسس مقعد واحد لكل من القارات الثلاث افريقيا واسيا وامريكيا اللاتينية وتعديل الميثاق للنص على اسماء الدول التي يمكن ان تتناوب هذه المقاعد ، ناهيك عن خمسة مقاعد غير دائمة يتم تناوبها على وفق للنظام المعمول به حالياً.

كما هناك اقتراح اخر قدمه للأمين العام للامم المتحدة السابق كوفي عنان عام ٢٠٠٥ وهو النموذجان (ألف وباء)(انظر الجدول أ و ب) كلاهما يقضيان بتوزيع المقاعد بين أربع مناطق إقليمية رئيسة تحدد على النحو لاتي: "أفريقيا" و "آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، و"أوروبا"، و"الأمريكتان" ويعد هذا الوصف مفيداً في الوصول إلى أحكام بشأن تكوين مجلس الأمن وتنفيذها، ولكن لم تقدم لحد

---

[١] حسن نافعة، العرب وإصلاح مجلس الامن ، المصدر السابق ،ص ١١٧.

ان الأصلاح كما يذكره الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان بالنسبة لمجلس الأمن يجب ان يحقق المبادئ الاتية[١]:

(أ) ينبغي، تنفيذا للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، أن يترتب على هذا الإصلاح أن يشارك في اتخاذ القرار من يقدمون أكبر المساهمات في الأمم المتحدة، ماليا وعسكريا ودبلوماسيا، ولاسيما من حيث المساهمات في الميزانيات المقررة للأمم المتحدة، والمشاركة في عمليات السلام ، والمساهمات في الأنشطة التطوعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالي الأمن والتنمية، والأنشطة الدبلوماسية المضطلع بها دعما لأهداف الأمم المتحدة. وينبغي فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو أن يكون من بين المعايير المهمة للمساهمة بلوغ المستوى المتفق عليه دوليا الذي يجب أن تبلغه المساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية .

(ب) أن يؤدي إلى مشاركة البلدان الأكثر تمثيلا للقاعدة الأوسع من الأعضاء، وخاصة من العالم النامي، في عملية اتخاذ القرار.

(ج) ألا يؤدي إلى إضعاف فعالية مجلس الأمن.

(د) أن يزيد من الطابع الديمقراطي للمجلس وأن يجعله أكثر خضوعا للمساءلة.

لهذا فان اصلاح مجلس الأمن سوف يرتبط بموافقة الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤيد الى حد ما انضمام اليابان والمانيا ومصر الى مجلس الأمن ، وذلك بسب التحالفات الستراتيجية فيما بينهما ، فضلاً عن القدرة المالية التي تتمتع بها الدولتين ،كما ان لمصر اهمية كبيرة ، فهي تمثل العالم العربي والأسلامي وقارة افريقيا ، اذ تشترط الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول المرشحة ان لا تخرج عن مسار السياسة الأمريكية[٢].

وفي ضوء ذلك قد نتساءل ومن وجه نظر اكاديمية ، هل ان هذه الرؤى والمقترحات المطروحة ملائمة لاصلاح الامم المتحدة والتي ممكن ان تنعكس على اصلاح الاختلالات التي يعاني منها النظام الدولي؟.

وعليه فاننا بحاجة لدراسة المقترحات الاخرى المطروحة لنصل الى النتيجة المتوخاة منها.

---

[١] نقلا عن : مذكرة الأمين العام ، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٥ ص ٩١ www.un.org/secureworld

[٢] انظر بالتفصيل سعيد اللاوندي ،وفاة الأمم المتحدة:ازمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية (القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٤) ص ص٢٤٣-٢٨٠. وقارن : عبد الرحمن عبد العال، مصر وقضية اصلاح الأمم المتحدة ،مجلة السياسة الدولية ،العدد(١٤٢) (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٠)، ص ص١٤٢-١٤٥ .

ثانياً : اصلاح الجمعية العامة للامم المتحدة

ان اطروحة اصلاح الجمعية العامة تنطلق من ان اصلاح النظام الدولي يمكن ان يتم عن طريق تبني اصلاحات جوهرية حقيقية في المنظمة الدولية ، ولاسيما فيما يتعلق باعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة لمجلس الامن ومقارنتها مع صلاحيات الجمعية العامة للامم المتحدة ، فهنالك فرق شاسع بين الصلاحيات الممنوحة لكل جهاز من هذه الاجهزة، لذلك من المنطقي ان تنقل الصلاحيات الاساسية التي يتمتع بها مجلس الامن مثل فرض العقوبات او الموافقة على اجراء عمل عسكري الى الجمعية العامة لمناقشتها من قبل رؤساء الدول ومن ثم يتم التصويت عليها [١] ، او يتم تمكين الجمعية العامة من ممارسة رقابة سياسية فعلية على مجلس الامن ، اذ يصبح للجمعية العامة صلاحية مناقشة وتوصية واصدار ماتراه من توصيات على قرارات مجلس الامن وتقاريره الدورية [٢] لتجنب ما حدث من اخطاء واجراءات غير مسؤولة اضرت بسمعة المنظمة الدولية.

تطبيق هذه الاطروحة يستند الى العديد من المبررات ، واهمها:

١. ان الوضع الدولي الذي نشأ عقب احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ جعل العالم يدخل في أزمة رعب خطيرة نتيجة التدخلات الامريكية غير المبررة في الشؤون الداخلية للدول بحجة محاربة ما يسمى بـ"الارهاب" ، فهذا الامر يعد خطيراً جدا ، لان الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك مقعد دائم في مجلس الامن وحق النقض تحاول ان تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بعيدا عن تدخلات هذه المنظمة بحجة فرض النظام الديمقراطي ومحاربة الارهاب ، وهذا يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة، فأنظمة الحكم هي شأن داخلي لا يحق لأية دولة اخرى ان تتدخل فيه ،مما عبر عن أزمة حقيقية تعتري النظام الدولي وفي ظل عجز حكومات دول العالم عن الوقوف بوجه الولايات المتحدة الامريكية واقتراح حلول ناجعة لحل ازمة الامم المتحدة التي ادت الى حدوث ازمات متعددة ومتكررة في النظام الدولي.

---

[١] ان هذا الاتجاه تؤيده غالبية دول العالم الثالث ، ولاسيما دول حركة عدم الانحياز ، والتي اكدت في مؤتمرها الخامس عشر في مصر ١١-١٦ تموز ٢٠٠٩ على ضرورة " تنشيط عمل الجمعية العامة ، نظراً لدورها المركزي ووضعها بأعتبارها الهيئة الرئيسة للمناقشات وصنع السياسات والجهاز الممثل للأمم المتحدة" كما اكد رؤساء حكوما دول حركة عدم الانحياز على " ضرورة ان يأخذ مجلس الامن وبصورة كاملة توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المعلقة بالسلم والامن الدوليين وفقاً للمادة (٢) ١١ من الميثاق ، كما اكدوا على ضرورة تنشيط دور الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المصدر : تقرير : مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء ودول وحكومات حركة عدم الانحياز ، الوثيقة الختامية NAM2009/FD/DOC.1 (مصر : تموز ٢٠٠٩).

[٢] حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن .. ، المصدر السابق ، ص ٤١٦.

٢. استخدام مجلس الامن ضد شعوب وحكومات دول عالم الجنوب ، مما يؤدي بالنتيجة الى بقائها على حالها متخلفة وبعيدة عن حركة الفعل الدولية ، مما قد يؤدي الى نتائج فعل عكسية

٣. ان الامم المتحدة وبمجلس امنها الحالي تعمل وفق سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا المطروحة ، وتحديداً فيما يتعلق بموضوع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تعاملت وما زالت مع الدول الكبرى بصيغ واطر مختلفة عن ما تعاملت به مع العراق وليبيا وايران وغيرها من الدول الأخرى ، وهذا يرجع الى القصور في واجبات هذه المنظمة ، فهذه المنظمة تنفذ رغبات الدول الكبرى ، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية واعضاء مجلس الامن الدائمون في تعاملها مع ملفات نزع اسلحة الدمار الشامل ، وهذا واضح عن طريق تعاملها مع البرنامج النووي الاسرائيلي ، فليس لها الحق في أن تحقق في موضوع البرنامج النووي الاسرائيلي ،وهذا الامر تدعمه الولايات المتحدة الامريكية بحجة بقاء الغموض حول هذا البرنامج يعزز من نظرية الرعب الاسرائيلية ، فضلا عن انه يعزز من امن اسرائيل التي لا تحترم المواثيق وقرارات الامم المتحدة التي صدرت بشانها [1] فضلا عن ذلك عجز محكمة العدل الدولية عن اصدار قرارت ضد رؤساء دول كالرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن الذي هو متهم بارتكابه جرائم حرب في العراق ، وضد حكومات اسرائيل التي ترتكب جرائم متكررة ضد الشعب الفلسطيني ،واصدارها قرارات ضد رؤساء الدول الضعيفة مثل الرئيس السوداني. لهذا فالاصلاح على وفق هذا المقترح ممكن ان يصحح الخلل في النظام الدولي .

٤. ان العديد من دول العالم تؤيد هذه الاطروحة استنادا الى ما يمكن ان تحققه من منفعة كبيرة يمكن ان تصحح بعض الاختلالات التي يعاني منها النظام الدولي الجديد القائم على القطبية الاحادية ، التي افرزت كثير من المشكلات مثل الارهاب وانهيار الاسواق العالمية نتيجة الازمة المالية في الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن احتكار الولايات

---

[1] ان القوى النووية في العالم حسب احصائيات معهد سيبري لعام ٢٠٠٨ وصلت مخزوناتها من الاسلحة الاستراتيجية الى ارقام [illegible] الولايات المتحدة تمتلك ٣٥٧٥ رأس حربي استراتيجي وروسيا ٣١١٣ والمملكة المتحدة ١٨٥ وفرنسا ٣٤٨ والصين ١٦١ راس [illegible] وباكستان واسرائيل فان مخزوناتها منشورة بشكل جزئي فقط وليس كاملاً. للاستزادة انظر : شانون ن. كايل واخرون ، [illegible] رقم (٨-أ) القوى النووية في العالم ،٢٠٠٨ ، في كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، معهد ستوكهولم لابحاث السلام [illegible] ، ترجمة عمر الايوبي واخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٨) ص ص ٥٨٢-٥٨٣.

المتحدة الامريكية وسائل القوة والقدرة لوحدها فقط ، لهذا فان مصلحة دول العالم هو ان يكون هنالك حل جوهري لمسالة انفراد الولايات المتحدة الامريكية .

ثالثاً:الأصلاحات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة

كما هو معلوم هناك مقترحات اصلاح بميثاق الأمم المتحدة وبعض اجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

ولعل من اهم القضايا المطروحة هي اعادة النظر في المبادئ والقواعد الأساسية العامة المنصوص عليها في الميثاق لأزالة ما يكتنفها من غموض او تحديث بعضها بما يتناسب مع التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية في جميع المجالات او لوضع حد للتفسيرات المتعارضة التي تحاول تطويع النصوص لخدمة اهداف ومطامح واجندات خاصة ، ومن بين اهم القواعد والمبادئ العامة التي تحتاج الى مراجعة مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والدفاع الشرعي عن النفس وحق تقرير المصير [١].

كما هنالك دعوات لأعادة تشكيل الوعاء التنظيمي للأمم المتحدة للتخلص من الأجهزة والفروع التي تجاوزها الواقع مثل مجلس الوصاية ، فضلاً عن ذلك يجب أعادة تحديد العلاقة بين الأجهزة والفروع الرئيسة المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأمم المتحدة بما يضمن مزيداً من الشفافية والمساءلة والديمقراطية في اطار من الفصل والتوازن بين السلطات، ناهيك عن وجود دعوات لأعادة وترسيم العلاقة بين الأمم المتحدة بوصفها التجسيد المعاصر للتنظيم العالمي الشامل في مرحلة العولمة وبين المنظمات الدولية الأخرى بما فيها مؤسسات المجتمع المدني العالمي ،والاكثر من ذلك يجب وضع نظام جديد لتمويل وادارة الأنشطة المختلفة حتى يصبح للامم المتحدة مواردها الذاتية التي تمكنها من النأي بنفسها عن اي ضغوط من الدول الممولة لأنشطتها[٢].

لهذا جاء التقرير المقدم الى الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان) يصب في تلك النقاط الأنفة الذكر ، ولاسيما بعد ان حاولت بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية تجاوز المنظمة الدولية والأنفراد بقراراتها ، فقد ذكر الأمين العام في تقريره عام ٢٠٠٥"إن جهد ا كبيرا بهذا الحجم – إصلاح إداري واسع بقدر عمقه – إنما هو السبيل الوحيد أمامنا لتهيئة الأمانة العامة تهيئة تامة لتنفيذ جميع ولاياتها فتستخدم موارد دولها الأعضاء بحكمة وتتحمل المسؤولية الكاملة عنها وتحوز ثقة المجتمع العالمي بنطاقه الأوسع." [٣].

---

(١) حسن نافعة ، العرب وإصلاح مجلس الامن ، المصدر السابق ،ص ص ١١٠-١١١.

(٢)المصدر نفسه.

(٣) الأمم المتحدة ،التقارير ومواد مرجعية في أصلاح الأمم المتحدة ٢٠٠٦ ،

الاصلاحات الادارية ومن جملة ما أشار إلية التقرير المقدم للأمين العام للامم المتحدة من الفريق الرفيع المستوى هي[١]:

١. ينبغي أن ينشأ مجلس الأمن، متصرفا بموجب المادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة وبعد التشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة لبناء السلام وأن تتمثل المهام الرئيسة للجنة بناء السلام في تحديد البلدان التي تمر بفترات عصيبة وتواجه خطر الانزلاق إلى انهيار بناء الدولة فيها، والقيام بالاشتراك مع الحكومة الوطنية بتنظيم مساعدة سباقة في منع هذا الخطر من حدوثه ، والمساعدة في تخطيط عمليات الانتقال بين الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والقيام على وجه خاص بحشد جهود المجتمع الدولي للمشاركة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وبالإبقاء على هذه الجهود أطول مدة تدعو إليها الحاجة ، وأن تراعى في التكوين الدقيق للجنة بناء السلام ونظامها الداخلي وتسلسلها الإداري، وهي أمور سيلزم البت فيها، المبادئ التوجيهية الاتية:

(أ) أن تكون لجنة بناء السلام صغيرة الحجم بشكل معقول.

(ب) أن تجتمع في أشكال مختلفة، للنظر في مسائل السياسة العامة وكذا في استراتيجيات كل بلد على حدة.

(ج) أن يرأسها لمدة لا تقل عن عام وربما أكثر من عام عضو يوافق عليه مجلس الأمن.

(د) أن يمثَّل فيها، إلى جانب مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

---

http://www.un.org/arabic/reform/investing-in-un.html

(١) نقلا عن : الأمم المتحدة، تقرير الفريق رفيع المستوى للامين العام ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ رقم الوثيقةA/59/565 . وفي كلمة الأمين العام للأمم المتحدة السابق أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أوضح "أننا نواجه لحظة حاسمة فيما يتعلق بالأمم المتحدة، ولا سيما التطلع الوارد في الميثاق إلى توفير الأمن الجماعي للجميع. ووجهت الانتباه إلى الخلافات العميقة فيما بين الدول الأعضاء بشأن طبيعة التهديدات التي نواجهها ومدى ملاءمة استعمال القوة من أجل التصدي لتلك التهديدات، ودعوت الدول الأعضاء إلى قبول التحدي المتمثل في زيادة فعالية الأمم المتحدة. واختتمت كلمتي بالإعلان عن اعتزامي الدعوة إلى تشكيل فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة تزويدي بوجهة نظر مشتركة وشاملة بشأن طريق المستقبل فيما يتعلق بالمسائل الخطيرة". فطلب الأمين العام للأمم المتحدة إلى أناند بنياراتشون،رئيس الوزراء السابق لتايلند، أن يترأس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي ضم الشخصيات البارزة التالية من جميع أنحاء العالم الذين يمثلون نطاقا عريضا من الخبرة والخبرة الفنية وهم: روبير بادنتير (فرنسا)، خوانيو كليمنته باينيا سواريس (البرازيل)، غرو هارليم برونتلند (النرويج)، ماري تشينيري – هيس (غانا)، غاريث إيفنز (أستراليا)، ديفيد هاناي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، إنريكه إيغليسياس (أوروغواي)، عمرو موسى (مصر)، ساتيش نامبيار (الهند)، ساداكو أوغاتا (اليابان)، إيفجيني بريماكوف (الاتحاد الروسي)، تشيان تشيتشن (الصين)، سالم أحمد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)، نفيس صادق (باكستان)، برنت سكوكروفت (الولايات المتحدة الأمريكية).المصدر: المصدر نفسه .

(هـ) أن يدعى إلى الحضور فيها ممثلون وطنيون للبلد محل النظر.

(و) أن يمثَّل في اجتماعاتها المدير العام لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، وعند الاقتضاء، رؤساء مصارف التنمية الإقليمية، بمسؤولين كبار مناسبين.

(ز) أن يدعى إلى المشاركة في مداولاتها ممثلو البلدان المانحة الرئيسية، وكذلك ممثلو البلدان الرئيسة المساهمة بقوات عندما تكون مشاركتهم مناسبة.

(ح) أن يدعى إلى المشاركة في مداولاتها ممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عندما تكون هذه المنظمات ذات نشاط فعلي في البلد المعني.

٢. المنظمات الإقليمية:

في ما يتعلق بالمنظمات الإقليمية[١] فقد قدم التقرير مجموعة من الرؤى ولعل اهمها:

(أ) أن يتم توسيع نطاق التشاور والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ويمكن إضفاء صفة رسمية على هذا التشاور ، عبر التعاون في اتفاق يغطي مسائل من قبيل اجتماعات رؤساء المنظمات، وزيادة تواتر تبادل المعلومات والإنذار المبكر، والتدريب المشترك للموظفين المدنيين والعسكريين، وتبادل الأفراد داخل عمليات السلام.

(ب) أن تلتزم البلدان المانحة، في حالة القدرات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، بعملية دعم متواصل لبناء السلام تمتد ١٠ سنوات، ضمن الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي.

٣. المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٢]

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بدور قيادي في مجالي وضع القواعد التنظيمية والتحليل في وقت يكثر فيه النقاش حول أسباب التهديدات الكثيرة التي نواجهها وما بين تلك التهديدات من روابط. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة معنية بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتهديدات الأمنية.

٤. الأمانة العامة

وفيما يتعلق بالامانه العامة فقد قدم التقرير المقترحات الاتية [٣] :

لمساعدة الأمين العام، ينبغي إنشاء منصب إضافي لنائب الأمين العام يكون شاغله مسؤولا عن شؤون السلام والأمن و ينبغي تزويد الأمين العام بما يحتاجه من موارد لأداء مهام منصبه على

---

(١) نقلا عن :الأمم المتحدة، تقرير الفريق رفيع المستوى للامين العام ، المصدر السابق.

(٢) نقلا عن :المصدر نفسه.

(٣) نقلا عن :المصدر نفسه.

الوجه المناسب وبالسلطة التي تمكنه من إدارة موظفيه وغيرهم من الموارد على أفضل وجه يراه مناسبا، للوفاء بالحاجات المحددة في هذا التقرير، ويوصي الفريق بما يلي:

(أ) أن تعيد الدول الأعضاء النظر في الصلة بين الجمعية العامة والأمانة العامة بهدف زيادة المرونة الممنوحة للأمين العام في إدارة موظفيه زيادة كبيرة، رهنا على الدوام بمسؤوليته أمام الجمعية العامة.

(ب) أن تنفذ الآن ودون مزيد من التأخير مقترحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح الموارد البشرية لعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ تنفيذا كاملا[1].

(ج) أن تجري، مرة واحدة، عملية استعراض للموظفين واستبدالهم، بسبل منها التقاعد المبكر، لضمان اعتماد الأمانة العامة على أشخاص مناسبين لأداء المهام المسندة إليها، بما فيها مهام الوساطة ودعم بناء السلام، ومهام مكتب نائب الأمين العام لشؤون السلام والأمن. وينبغي أن توفر الدول الأعضاء التمويل لهذا الاستبدال بوصفه استثمارا طويل الأجل مجديا من حيث التكلفة؛

(د) أن تُوفِّر للأمين العام على الفور ٦٠ وظيفة، أي أقل من ١ في المائة من مجموع وظائف الأمانة العامة، لغرض إنشاء كامل القدرة الإضافية للأمانة العامة المقترحة في هذا التقرير.

ميثاق الأمم المتحدة

تعديل للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة فأن الإصلاح المقترح لمجلس الأمن يتطلب (زيادة عدد الأعضاء فضلا عن تعديل نظام التصويت)، وكذلك حذف الفصل الثالث عشر ("مجلس الوصاية")، وحذف المادة ٤٧ ("لجنة أركان الحرب")، وكل إشارة إلى هذه الهيئة في المواد ٢٦ و ٤٦، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تلتزم مجددا بمقاصد الميثاق ومبادئه وبتنفيذها بعزم وأن توفر إلى جانب الإرادة السياسية ما يلزم من موارد. والقيادة المخلصة داخل الدول وبينها هي السبيل الوحيد إلى تحقيق الأمن الجماعي الفعال للقرن الحادي والعشرين وصوغ مستقبل مضمون وآمن في آن معا.

الاصلاحات المالية : مما لاشك فيه ان غالبية الدول الاعضاء تؤيد اجراء اصلاح مالي في المنظمة لاسيما بعد زيادة الانفاق غير المقنن والفضائح المالية التي ارتبطت ببرنامج النفط مقابل

---

[1] للمزيد حول هذه المقترحات انظر بالتفصيل المجموعة الاولى في عام ١٩٩٧ رقم الوثيقة A/51/950 متاح على الوقع : http://daccess-ods.un.org/TMP/115887.19673454.html اما المجموعة الثانية فقد كانت في عام ٢٠٠٢ رقم A/57/387 متاح على الموقع : http://daccess-ods.un.org/TMP/3630758.82196426.html

الغذاء ، فالامم المتحدة تعاني من ازمة مالية مستمرة ، وان هذه الازمة بدأت في الستينيات من القرن الماضي وما تزال مستمرة ، نتيجة القصور والخلل في سياسات التمويل والانفاق [١] ، فقد ارسل ممثل الولايات المتحدة في الامم المتحدة منذ ان نشأ الخلل المالي في ستينيات القرن الماضي ادلاي أيز ستيفنسن في عام ١٩٦٤ مذكرة اشار فيها الى " تواجه الامم المتحدة أزمة مالية ودستورية يجب حلها ، هذا لو اريد للمنظمة ان تواصل العمل كجهاز فعال ، ولايمكن تجاهل الميثاق ، ولايمكن للأيمان ان يهتز ولابد من الوفاء بالالتزامات ، ولابد من دفع الفواتير" [٢].

كانت ميزانية الامم المتحدة العادية في فترات سابقة تبلغ ١.٣ مليار دولار سنويا بينما النفقات العسكرية العالمية تبلغ ٨٠٠ بليون دولار سنويا ، كما ان ميزانية مجلس التعليم في مدينة نيويورك تتجاوز ميزانية المنظمة الدولية برمتها [٣] ، يضاف الى ذلك ان تأخر تسديد الدول الاعضاء التزاماتها المالية اثر وبشكل مباشر في عمل المنظمة اذ بلغت المستحقات على الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٥ الى ٣٨% من مجموع المستحقات على الدول الاعضاء اي ٦٩٠.٩ مليون دولار والتي حصتها تقدر ب٢٢% من ميزانية الامم المتحدة اي ما يقارب ٤٣٩.٦ مليون دولار[٤]. الامر الذي دفع الى المطالبة باصلاح نظام الميزانية ودفع المستحقات المالية المترتبة على الدول لان ذلك يؤثر سلبا على عمل المنظمة الدولية ، وكان اتجاه الاصلاح في ذلك الوقت يتجه الى ضرورة اجراء اصلاح مالي فضلا عن الاداري.

اما ميزانية الامم المتحدة في الوقت الحاضر فقد اشار مندوب الولايات المتحدة في المنظمة الدولية للاصلاح جوزيف ام. تورسيلا في ٢٩ ايلول ٢٠١١ الى ان ميزانية الامم المتحدة قد نمت بشكل كبير جدا من ٢.٦ مليار دولار للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٢ الى ٥.٤ مليار دولار في ٢٠١٠-٢٠١١ وهذه النمو في الميزانية فاق النمو في ميزانيات جميع الدول الاعضاء تقريبا في المنظمة ، وايضا اشار الى الاسباب التي ادت الى نمو ميزانية الامم المتحدة هو زيادة عدد الوظائف التي نمت بشكل

---

[١] حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن .... المصدر السابق ، ص ٤١٧.

[٢] منظمة الامم المتحدة ، الفصل الخامس : هل تستحق هيئة الامم المتحدة ما ينفق عليها من اموال ، متاح على الموقع الالكتروني www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5-txthtm .

[٣] المصدر نفسه.

[٤] Luisa Blanchfield, United Nation Reform: U.S. Policy and International Perspctives. CRS Report ,January 22, 2007 .P.P.1.Available at: http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33848.pdf

كبير من ٨٩٨٩ في المدة ٢٠٠٠-٢٠٠١ الى ١٠٣٠٧ في المدة ٢٠١٠-٢٠١١ ، مما يستدعي معالجه عاجله لهذه المسالة التي تؤثر بشكل كبير على واقع وعمل المنظمة على حد قوله[١].

اما رؤية الامين العام الحالي بان كي مون حول موضوع اصلاح منظمة الامم المتحدة فقد تلخص في عام ٢٠١٠ مجموعة من المقترحات ولعل اهمها [٢]:

١. اصلاح الادارة العامة والامانة العامة.

٢. اصلاح الميزانية من خلال تقديم كشوفات ماليه من قبل اجهزة المنظمة والهيئات التابعة لها، كما اقترح الامين العام بان كي مون خفض ميزانية المنظمة الدولية اذ اشار الى " علينا ان نكون واقعيين بشأن المناخ الاقتصادي الحالي ، حتى الدول الاغنى من العالم تشد احزمتها وتقلص ميزانيتها"[٣] .

٣. اصلاح مجلس الامن ، من خلال توسعة اعضاء مجلس الامن.

٤. ضرورة واستمرار برنامج الامم المتحدة الانمائي لتحقيق غاياته.

ان كل هذه الرؤى والمقترحات حول اصلاح الامم المتحدة لا ترتقي الى مستويات عدها مقترحات اصلاح بقدر ما هي مقترحات شكليه تطيل من عمر المنظمة الدولية وتبقيها على وضعها الحالي ، عاجزه عن تحقيق رؤى وتطلعات دول العالم الثالث (عالم الجنوب) التي تعد من اكثر دول العالم تأثراً بقرارات هذه المنظمة واجهزتها لاسيما مجلس الامن ، لهذا فان مقترح اصلاح مجلس الامن غير مجدي ، فضلا عن ذلك ان المقترحات الاخرى حول الاصلاح قد لا تجدي نفعا ولا تحقق الفائدة المرجوة ، نتيجة تسلط الدول الكبرى على هذه المنظمة واحتفاظها بـ " الفيتو" على كل قرار يمكن ان يعارض سياساتها ومصالحها.

---

[١] Ambassador Joseph M Torsella, U.S. Representative for Management and Reform to the United Nations, to the Fifth Committee on the UN Budget, U.S. Mission to the United Nations , New York, NY , September 29, 2011,Available at: http://usun.state.gov/briefing/statements/2011/c45081.htm

[٢] Lusia Blanchfield, OP.Cit .P.P. 6-7.

[٣] نقلا عن صحيفة القدس ، اذار ٢٠١١ ، متاح على الموقع http//: www.alquds.com/news/article/view/id/247

المحور الثالث: الرؤية الامريكية للأصلاح

تختلف الرؤى الدولية حول أصلاح منظمة الأمم المتحدة تبعاً لمصالح الدول فرؤية الولايات المتحدة الأمريكية بأعتبارها الدولة المهيمنة على النظام الدولي بعد تفكك الأتحاد السوفيتي تختلف بطبيعة الحال عن رؤية الصين وروسيا للاصلاح وغيرها من الدول [١].

تشهد منظمة الامم المتحدة حالة من القلق قلما شهدتها في تأريخها منذ نشوءها عام ١٩٤٥ فقد كان للولايات المتحدة دور كبير في تاسيس منظمة الامم المتحدة ، وقد اسهمت عوامل عده في ابراز فاعلية الدور الامريكي في تاسيس هذه المنظمة منها الحياد الذي هيئ لها فرصة التخطيط المتأني لمراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية فضلاً عن أدراك غالبية الدول الفاعلة في النظام الدولي انذاك الدور الحتمي والمؤثر للولايات المتحدة لهذا لم يكن من المصادفة أن يكون اعلان تاسيس المنظمة الدولية في واشنطن في يناير ١٩٤٢ ، وان يتم عقد المؤتمر التأسيسي المنشأ للامم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، ولهذا فقد أصبحت مدينة نيويورك هي المقر الدائم لمنظمة الامم المتحدة ، يضاف الى ذلك ايضاً فقد عملت الولايات المتحدة على تفعيل نشاط الكثير من المنظمات الاقليمية للبدء في تشكيل منظمة جديدة [٢] وحتى هذا اليوم مازالت الولايات المتحدة تؤثر في عمل المنظمة الدولية لا سيما بعد تهديد المندوب الامريكي السابق لدى هذه المنظمة الدولية جون بولتون بوقف دفع المستحقات الامريكية للامم المتحدة اذا لم تأتي الاصلاحات على ما يطمح إليه.

وتمثل مستحقات الولايات المتحدة ٢٢% من موازنة الامم المتحدة، مما دفع بالامين العام السابق للمنظمة كوفي عنان الى تحذير الدول الاعضاء من مخاطر هذا الوضع الذي سيؤثر تأثيراً كبيراً في عمل المنظمة الدولية، وقد اعلن جون بولتون عزمه على مواصلة المساعي الرامية الى اعادة هيكلة المنظمة الدولية بعد انتقاداته المستمرة لها منذ مدة طويلة، كما اكد انه سيسعى للحصول على ضمانات كي يشغل الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن مناصب في مجلس جديد لحقوق الانسان يحل محل مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان، ولقيت مبادرة بولتون انتقادات شديدة من بعض

---

[١] للاستزادة حول موقف الصين من اصلاح الامم المتحدة ينظر بالتفصيل : ورقة الموقف الصيني حول مسألة إصلاح الأمم المتحدة ، وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية ، ٢٠٠٥/٦/٧ متاح على الموقع : http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/ ، اما بالنسبة لموقف دول الاتحاد الاوروبي حول عملية الاصلاح ، فدول الاتحاد لها اكثر من ١٣% من الاصوات في الجمعية العامة وتسهم في ٣٨% من ميزانية الامم المتحدة ، الرؤية الاوروبية للأصلاح تقوم على اصلاح الادارة وباعتقادهم ان الاصلاح الاداري يزيد من قدرة الامم المتحدة على التطور ، المصدر : Lusia Blanchfield, OP.Cit .P16.

[٢] د.حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن .....، المصدر السابق ، ص ص ٥٩-٦٤ وللاستزادة ينظر المصدر نفسه.

الدبلوماسيين في الامم المتحدة والمدافعين عن حقوق الانسان بوصفه انه لفت الى ان ادارة بوش تريد ضمان عدم حرمان الولايات المتحدة مرة اخرى من عضوية الهيئة الرئيسة لحقوق الانسان في الامم المتحدة عام ٢٠٠١ فضلاً عن ان الرئيس جورج بوش الابن وفريقه اعلنوا موت الامم المتحدة قبل تهميشها وتجاوز شرعيتها اثر اعلان الحرب على العراق دون موافقتها، بالمقابل هنالك من يصور بان دور الامم المتحدة اصبح كبيرا بعد انتهاء الحرب الباردة .[١]

ولكن ذلك حسب رأي الأمين العام السابق للامم المتحدة في ايلول ٢٠٠٣ لم يضعف المنظمة بقوله[٢]: ان بعض الدول تفكّر وتعتقد انها تستطيع ان تذهب الى الحرب بدون مجلس الأمن والأمم المتحدة، لكن الواقع يقول غير ذلك، فالذي ذهب الى الحرب بلا امم متحدة رجع يطلب حضور الامم المتحدة لفترة ما بعد الحرب، فهذه سابقة وهي الفوضى ولكن لا يجب ان نتركهم هكذا بلا جواب... يجب ان نحمي نظام الامن الجماعي، ولا نترك الارضية والمشهد لأى طرف يجرّب فيه آراءه وخياراته... طبعا اذا كانت هناك اطراف لا تريد ان تعمل معنا، فهل يمكن ان نجبرهم على احترام الميثاق؟.

الاصلاح بنظر الولايات المتحدة مختلف مما هو عليه في الصين او الهند او غيرها، ولكن التاثير يختلف على المنظمة الدولية من الولايات المتحدة الى الصين ،فالتأثير الأمريكي وصل الى حد ان ممثل الولايات المتحدة بولتون يهدد بوقف المستحقات المالية للامم المتحدة استنادا الى معايير القوة الأمريكية والتمويل الكبير للمنظمة الدولية، فالولايات المتحدة تعد الممول الاول لهذه المنظمة.

وقد يطرح سؤالاً مهماً ماذا تريد الولايات المتحدة من اصلاح الامم المتحدة؟ بعد الحرب العالمية الثانية كانت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن متقاربة في القوة والنفوذ ، اما الان فقد تغيرت صورة العالم واصبح هناك قطباً واحداً هو الولايات المتحدة، لكن هناك دول عديدة حصلت على استقلالها ودول متوسطة تعد كبرى على الصعيد الاقليمي وتريد دوراً اكبر في ادارة الشؤون الدولية من اقليمها والمساهمة على المستوى العالمي ايضاً.

فالمشكلة مع تنامي النظام الاقليمي في مختلف اقاليم العالم لم يعد هناك سوى قطب واحد، ففي الوقت الذي تطالب به دول اقليمية كالمانيا والهند والبرازيل واليابان بتحقيق نوع من التوازن ينعكس في

---

[١] سعاد جاد،الأمم المتحدة بين التهميش والتفعيل ،مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٤٢) ، (القاهرة:أكتوبر ٢٠٠٠) ،ص٢١٩.

[٢] كوفي انان الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ، واشنطن علمت أن ذهابها للحرب بمفردها لا يمكّنها من بناء السلام وحيدة، جريدة الشروق القطرية، لأحد ٢٠٠٤/٣/٢١.

بنية هيئة الامم المتحدة، تريد الولايات المتحدة الأمريكية ان يكون الاصلاح لمصلحتها وتقوية سياسة القطب الواحد.

ولكن وحسب المعلن فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تحقيق أصلاحات "حقيقية" فكما تذكر السفيرة الأمريكية السابقة في الأمم المتحدة آن باترسون في٢٤ حزيران ٢٠٠٦" ليس هناك شك في أن الأوان قد آن لإصلاح هذه المنظمة، فالولايات المتحدة ما زالت على استعداد للمساهمة بكل طريقة ممكنة في المهمة العظيمة التي أمامنا، مهمة ستجعل الأمم المتحدة أقرب لأن تصبح المنظمة التي تصورها مؤسسوها."[١]

فالولايات المتحدة وكما يذكر أغلب سياسيوها انها أصبحت تحرز تقدماً كبيرا في المناقشات المتعلقة بالأصلاح فكما تذكر مساعدة وزيرة الخارجية السابقة كريستن سيلفربيرغ في ٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥ " اننا نحرز تقدما طيبا في مجال اصلاح الإدارة والموازنة، ومن الأهمية البالغة بمكان ان نتأكد من ان برامج الأمم المتحدة ستكون خاضعة للمحاسبة، وفعّالة، وان نتيقّن من ان موظفي الأمم المتحدة سيصبحون ملتزمين بأسمى المعايير الأخلاقية."[٢]

كما تشير الأستاذه روث ودجوود (أستاذة كرسي إدوارد بيرلنغ للقانون الدولي والدبلوماسية ومديرة برنامج القانون الدولي والمنظمات في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز بواشنطن) في ٨ ايلول ٢٠٠٥ الى انه "ينبغي على المرء الاحتراس منه في أي برنامج لإصلاح أكثر منظمات العالم شمولية هو الإفراط في طموحه محاولاً تحقيق المستحيل، فالإصلاح هو فن تحقيق الممكن، والأمم المتحدة غير مستثنية من هذه الحقيقة الأساسية. وينبغي أن تتجنب الجهود الإصلاحية، مثلها في ذلك مثل المنظمة نفسها، الوقوع في فخ الإفراط في قطع الوعود، ذلك أن قرار إصلاح مقترحاً ينوء تحت ثقل ما يزدان به من مئات الوعود بهدايا ترضي الجميع سيسقط من تلقاء نفسه تحت وطأة ثقلها"[٣].

---

(١) آن باترسون، الولايات المتحدة تقدم اقتراحات لإصلاح الأمم المتحدة وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، في٢٤ حزيران/يونيو الأنترنت http://usinfo.state.gov/utils/printpage.html

(٢) كريستن سيلفربيرغ ، إصلاح الأمم المتحدة بند هام في أجندة الولايات المتحدة بشأن الأمم المتحدة هذا العام ، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية ، ٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥ ، http://usinfo.state.gov/utils/printpage.html و http://usinfo.state.gov،

(٣) روث ودجوود ، الأمم المتحدة وعملية الإصلاح ، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية ، ٨ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ، http://usinfo.state.gov/xarchives/xmlview.html?p=washfile-arabic&y=2005&m=September&x=20050908182341liameruoy0.748943 5

وترى الأستاذة روث ودجوود ان أصلاح الأمم المتحدة جاء بناء على مجموعة تحديات وهي حقوق الإنسان ، لأن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي تم إنشاؤها لمراقبة تقيد الدول، تحولت على مر السنين إلى كرنفال من النقد السياسي اللاذع والنقاش المسرحي المتكلف ، فضلاً عن المسألة الأهم الشفافية والمساءلة والمحاسبة ، ناهيك عن أصلاح ملاك الموظفين مع مسألة توسيع مجلس الأمن كما ترى الأستاذة روث ودجوود أن هيكلية مجلس الأمن الدولي ستظل موضوعاً للنقاش والاهتمام الدائمين بين الدول الساعية إلى البروز السياسي الملحوظ، إلا أن السماح لهذا الموضوع بأن يصبح الشرط الضروري الذي لا يمكن إصلاح الأمم المتحدة بدونه سيكون مجرد شرك وتحويل للانتباه، وهناك مشكلات واضحة في ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، فمجلس أمن أكبر من المجلس الحالي سيحتاج إلى وقت أطول للتوصل إلى القرارات، وستستغرق المناقشات فيه فترة أطول... كما أنه من المحتمل أن تتحول النزاعات بين المناطق المختلفة بشأن مكافأة المقاعد الدائمة إلى خاصية ممزقة في سياسة الأمم المتحدة، مما يحول الانتباه عن الأزمات الحقيقية.

ان الرؤية الامريكية للاصلاح كما يشير مندوب الولايات المتحدة في المنظمة الدولية للاصلاح جوزيف ام. تورسيلا في ٢٩ ايلول ٢٠١١ الى " ان الولايات المتحدة لاتزال تؤيد وترحب بالجهود الرامية على خفض ميزانية الامم المتحدة والى الدعوه الى التغيير في المنظمة " واستتبع قائلاً " هناك بعض التخفيضات على سبيل المثال في مجال خدمات المؤتمرات والغاء بعض الوظائف الشاغرة ... هذه اولويات تاريخية ونحن نؤيد تأييداً كاملاً تلك المبادرات "[١]

اضافة الى ذلك فان الولايات المتحده وحسب ما هو معلن ترى ان من الضروري ان يشمل الاصلاح ما يلي على ما سبق الاتي [٢]:

١. الادارة والميزانية واصلاح الامانة العامة .
٢. الاشراف والمسؤولية المتزايدة في هيكلية أدارة الامم المتحدة.
٣. مراجعة تفويضات برامج الامم المتحدة او المهمات .
٤. الانضباط المالي ، فالولايات المتحدة الامريكية ترى من الضروري ان تكون عملية الاصلاح ضمن الميزانية النافذه للأمم المتحدة .

---

[١] Ambassador Joseph M Torsella, U.S. Representative for Management and Reform to the United Nations. Op.Cit..

[٢] Lusia Blanchfield, OP.Cit .P.P.11-13.

وعلاوة على ذلك، فقد تغير توسعة المجلس من القرارات التي يمكنه اتخاذها، فبعض الدول الساعية إلى الانضمام إليه كانت تمانع في استخدام القوة العسكرية لأي غرض، وبعضها الآخر يعارض التدخل في الحروب الأهلية على أساس سيادة الدولة، ولا تستطيع المنظمة نشر قوات حفظ سلام بدون تكليف وستصوت الدول في أحيان كثيرة بشكل ينسجم مع ما تعتبره مصلحتها القومية.

وعليه، فإن إصلاح هيكلية المجلس بشكل غير متقن قد تقع فريسة لمبدأ "العواقب غير المقصودة" وينتهي به الأمر بأن يضعف من قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات، وقد تصبح الدول الديمقراطية القادرة على اتخاذ إجراءات فعالة، وحدها- في حالات إلحاحية أخلاقية أو عملية- أقل ميلا إلى رفع القضايا إلى مجلس أمن يكبّله التردد في اتخاذ القرارات أو الآراء المتباينة، ومن المفارقات أن توسعة المجلس يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الإجراءات المتعددة الأطراف، وبالتالي يجب تقييمها بكل دقة. [١]

أن الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الأصلاح للمنظمة الدولية تحدد سبعة أولويات:[٢]

١. إصلاح الإدارة والميزانية
٢. أنشاء مفوضية بناء السلام.
٣. الاتفاقية الشاملة ضد الإرهاب.
٤. دعم برامج التنمية.
٥. دعم مبادرة الأمين العام بشأن انشاء مجلس حقوق أنسان.
٦. دعم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والذي تم أنشاءه منذ فترة قصيره.
٧. اقامة مجلس أمن دولي على وفق النهج الأميركي ، فالولايات المتحدة متقبلة لفكرة إصلاح مجلس الأمن الدولي وتوسعته كعنصر واحد في برنامج شامل لإصلاح الأمم المتحدة، وكما جاء في بيان الحقائق لوزارة الخارجية الأمريكية "نحن ننادي بنهج قائم على أساس المعايير يجب أن يكون الأعضاء المحتملون بموجبه على أعلى درجة من الأهلية، وذلك على

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] بيان حقائق لوزارة الخارجية ، الولايات المتحدة تحدد سبع أولويات لإصلاح الأمم المتحدة ، واشنطن، ١٢ أيلول/سبتمبر ... وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية http://ipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2005/09/20050912174752liameruoy0.664058 9.html ، وقارن : اسامة مرتضى باقر ، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة ، المصدر السابق ص ٢٢١-٢٢٢.

عوامل مثل: الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، الحجم الاقتصادي، عدد السكان، القدرة العسكرية، المساهمات المالية إلى الأمم المتحدة، الإسهام في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وسجلها في مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية "، وفي حين أن توازن المجلس الجغرافي الكُلي عامل يؤخذ بنظر الاهتمام، إلا أن الفعالية تظل المعيار لأي إصلاح".

ان معيار الاصلاح الحقيقي هو قدر مساهمة جميع الاطراف الدولية بالاصلاح ، فالكثير من الدول لا توافق على ان تكون الامم المتحدة ملحقاً بالسياسة الامريكية الخارجية ، اذ لابد من عملية اصلاحية شاملة تلتقي فيها الدول كافة ولا تنفرد بها الولايات المتحدة ، ان التفرد في هذا المجال يخرج الامم المتحدة عن اساس وجودها كممثل عن التنظيم الدولي ككل.

اخيراً فان الولايات المتحدة الامريكية غير مكترثة بموضوع اصلاح الامم المتحدة واصلاح اهم جهاز فيها وهو مجلس الامن ، وان المواقف الدولية من الاصلاح قد تكون في الغالب متفقه على ضرورة اجراء اصلاحات في الامم المتحدة ، ولكن ذلك يتطلب اجماع دولي كامل وموافقة الدول الدائمة العضوية ، وهذا ما اكد عليه الدكتور علي التريكي بقوله "البعض يرى أنه لا بد من أن يكون هناك إجماع دولي وليس عن طريق القرارات من الجمعية العامة ، بحيث أنه حتى قرارات الجمعية العامة هي وفقا للميثاق الحالي حتى لو ولو اتخذت قرارات هناك مواد في الميثاق تشترط موافقة الدول الدائمة العضوية بشكل أو آخر"[1] ، كما ان كثير من الدول الاوروبية هي مع زيادة بعض الاعضاء الى مجلس الامن ولكن بالصورة التي تقلب موازين القوى داخله ، كما ان هنالك انقسامات كبيرة بين الدول الافريقية والاسيوية حول موضوع الاصلاح.

المحور الرابع: مستقبل اصلاح الأمم المتحدة

ان مسالة اصلاح الأمم المتحدة تعد من اعقد المسائل واصعبها التي قد تواجه المجتمع الدولي ، فالتناقض الأطراف الدولية وتقاطع المصالح فيما بين الكثير منها ، فضلا عن المنافسة الكبيرة فيما بين الدبلوماسيين الدوليون ، والتي من المتوقع ان تتصاعد فيما بين الأطراف الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تحاول ان تطبق وتفرض رؤيتها في الاصلاح انطلاقاً من مقومات القوة والقدرة

---

[1] ينظر : قناة الجزيرة ،برنامج لقاء اليوم مع الدكتور علي التريكي رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٠٠٩/١٠/٤ ، متاح على الموقع التالي : http://www.aljazeera.net/NR/exeres/841518BF-13CF-4D8D-AED4-C4516C35D

التي تتوافر عليها والصين والأتحاد الأوربي واليابان ،مع زيادة المشكلات في دول عالم الجنوب ، هذه الأمور من شأنها ان تطرح تساؤلات حول مستقبل الأمم المتحدة.

لذا يمكن دراسة مستقبل الأمم المتحدة من خلال احتمالات، فلاشك أن دراسة أي مشكلة من مشاكل العلاقات الدولية لا تكتمل بدون أعطاءها نظرة مستقبلية.

ومثل ما هو متعارف عليه فان "دراسة المستقبل ليست قراءة كف أو طالع، بل أن دراسة المستقبل ما هي إلا عملية بحث علمي في مجال ما، تبدأ من الماضي وتدرس الحاضر بعناية لإستبصار آفاق واتجاهات المستقبل وعوامل التغير فيه بشكل كلي"[١].

إن المتخصصين في مجال الدراسات المستقبلية وكذلك الباحثون في هذا المجال يسعون الى تحقيق ثلاث أهداف وهي[٢]:

١-تشكيل تصور لما يمكن أن يكون عليه المستقبل، أو

٢-دراسة البدائل المحتملة للمستقبل، أو

٣-وضع اختيارات مسبقة بهدف العمل على تطويع التطورات لتنسجم مع تلك الخيارات.

كما ان الدراسة المستقبلية يجب ان تتحدد بمدة زمنية كأن تكون احتمالات المطروحة في المستقبل القريب وهو لمدة ٥ سنوات او المستقبل المتوسط وهو من ١٠-١٥ سنة او المستقبل البعيد من ٢٥-٥٠ سنه، وعليه فان الاحتمالات المطروحة في هذه الدراسة تتحدد بمدة المستقبل المتوسط

الاحتمال الأول:استمرار وضع الامم المتحدة الحالي

ينطلق هذا الاحتمال من افتراض مؤداه استمرار الأوضاع الراهنة، وهو يمثل الاحتمال الأتجاهي ولكن كما أن الحاضر ليس استمراراً للماضي، فإن المستقبل لن يكون بالضرورة صورة الحاضر[٣].

وبسبب أستمرار الوضع الدولي على حاله ، واصرار الولايات المتحدة الامريكية على فرض رؤيتها في اصلاح المنظمة الدولية الذي يرافقه رفض دولي للرؤية الامريكية ، لذلك فان هذا المشهد يرى ان الأمم المتحدة ستبقى على وضعها الحالي ، وذلك يرجع الى الأسباب التالية:

---

(١) سمير غريب، ناقوس الخطر يدق، أين نحن من دراسات المستقبل؟ مجلة العربي، العدد (٤٩٩)(الكويت : وزارة الاعلام ، يناير ٢٠٠٠)،ص١٦٤.

(٢) وليد عبد الحي، موسوعة العلوم السياسية، تحرير د.محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد(الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣-١٩٩٤) ص٨٤.

(٣) خيري الدين حسيب، (محرراً)، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات،ط١(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)،ص٨٦.

١. رغبة الدول الدائمة العضوية المحافظة على أمتيازاتها ولاسيما فيما يتعلق بحق النقض الفيتو.
٢. عدم ثقة بعض الدول الكبرى بالاتجاهات السياسية للدول التي يمكن ان تنضم لمجلس الأمن، او للاجراءات التي ستتخذ القرارت فيها في الجمعية العامة للامم المتحدة ، ولاسيما اذا كانت القرارات وفق الاغلبية ، مما يعطي حقوقا لدول العالم الثالث (دول عالم الجنوب) ، فضلا عن دول امريكا اللاتينية وهي اكثر من ١٣٠ دولة ممثلة في الجمعية العامة ، مما يجعل القرارات الصادرة في الغالب هي في مصلحة هذه الدول.
٣. ان مجلس الأمن يعد اهم اجهزة المنظمة الدولية نتيجة السلطات الأجرائية التي يمتلكها، ونتيجة الوضع الدولي القائم على سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي ، فان الولايات المتحدة الامريكية ستسعى الى ابقاء وضع مجلس الأمن على حاله ، ولأن المنظمة تعد انعكاس للبيئة الدولية السائدة. فان الدول الخمس الدائمة العضوية لها حق النقض ومن ضمنها الولايات المتحدة الامريكية التي ترى من الضروري حماية نفسها وهذا يعني انها لن تتنازل عن حق النقض بسهوله[1].

الاحتمال الثاني: الاصلاح الجزئي (التغيير الجزئي)

هذا المشهد يجمع مابين فكرة الاصلاح وبقاء حالة التفوق ، ويتم ذلك من خلال اجراء تغيرفي وضع المنظمة الدولية نحو زيادة اعضاء مجلس الأمن الدولي ، فضلا عن تعديل نظام التصويت والعمل على اجراء تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا يرجع الى:

حدوث تحولات في البيئة الدولية تتمثل ببروز قوى دولية جديدة تتنافس مع الولايات المتحدة ، اي تبدل الوضع الدولي ، نتيجة الضعف التدريجي للقوة الامريكية والذي جاء كما يذكر (بريجنسكي) نتيجة سوء القيادة الامريكية وعدم ادراكها وأستثمارها للفرص التي اتاحت لها خلال عهد ثلاثة رؤساء (جورج أتش بوش وبيل كلينتون وجورج دبليو بوش) ، مما ادى الى تولد اتجاهات جيوسياسية مضادة للولايات المتحدة الامريكية واهمها (اشتداد العداء للغرب في كل انحاء العالم الاسلامي ، تفجر الوضع في الشرق الاوسط ، سيطرة ايران على الخليج ، تقلب الاوضاع في

---

[1]Thomas G. Weiss, The Illusion of UN Security Council Reform, The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, AUTUMN 2003 P.151. Available at: http://www.twq.com/03autumn/docs/03autumn_weiss.pdf

باكستان ، والسخط الاوروبي من السياسة الامريكية ، والاستياء الروسي) [١]، مما قد يفتح المجال لأطروحة نقل صلاحيات مجلس الامن الى الجمعية العامة للامم المتحدة.

٢. حاجة الدول الدائمة العضوية لتمويل انشطة الأمم المتحدة وذلك عن طريق اشراك اطراف دولية ذات امكانيات اقتصادية كالمانيا واليابان .

٣. زيادة المشكلات الدولية نتيجة عدم التمثيل لكثير من الدول في مجلس الأمن وفي صياغة القرارت ذات الشان ، مما يفرض على الدول الدائمة العضوية اشراك اطراف دولية لها تاثير في حسم الصراعات ، وتحديداً في مناطق مهمة غير ممثلة مثل القارة الافريقية.

٤. يمكن أجراء بعض التعديلات على الميثاق وهو امر وارد نتيجة قصور بعض البنود وحاجة الدول الكبرى لتعديلها.

الاحتمال الثالث:الأستمرارية والتغيير في وضع المنظمة الدولية

يفترض هذا الاحتمال الجمع مابين استمرار وضع المنظمة الدولية على حاله ومابين التغيير نتيجة حاجة الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية للتغيير ، وذلك نتيجة ادراك الدول لأهمية اصلاح الأمم المتحدة وعدم التمسك بالنظام الأساسي الذي انشأت عليه ، وهذا ليس نتيجة رغبة الدول الكبرى بأحداث نوع من الأستقرار والتوازن في النظام الدولي فقط ، بل حاجة هذه الدول لأنجاز اهدافها ومصالحها ، ولعل أهم ما يدعم هذا المشهد:

١. حاجة الولايات المتحدة لدول ذات القدرات الأقتصادية لدعم عمل الأمم المتحدة، ولفرض رؤيتها الخاص بالاصلاح.

٢. عدم قدرة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الأستمرار بأدارة العالم في ضل عصر المعلوماتية وانتشار المشكلات الدولية ، فضلا عن عدم ثقة الكثير من شعوب وحكومات دول العالم بالقرارات التي تصدر عن مجلس الأمن ، مع كثرة الأنتقادات التي توجه وبأستمرار للمنظمة الدولية.

٣. حاجة الولايات المتحدة بالأستمرار بقيادة العالم في ظل نظام تكون هي المحور الأساسي فيه ، ولا يتحقق ذلك بدون أشراك أهم شركاء الولايات المتحدة ولاسيما اليابان والمانيا اللتان تتمتعان بقدرات أقتصادية عالية ، فالعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين تتجه نحو قوة الأقتصاد لا قوة السلاح مع أهميته .

---

[١] زبيغنيو بريجنسكي ، الفرصة الثانية ، ترجمة عمر الايوبي (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٧) ص ص ١٨٦-١٨٧.

ويمكن القول ان الاحتمال الاول (الاستمرارية) هو الاحتمال المرجح لرغبة الولايات المتحدة الامريكية في بقاء المنظمة الدولية على هذه الشاكلة ، فهي لا تسعى في برنامجها الاصلاحي المقترح ان تحل مشكلاتها بصورة جذرية ، أي انها تريد ان تبقي المنظمة الدولية ضعيفة حتى يسهل توجيهها بالوجهة التي تراها ، لذلك فان من الخطأ القول ان الامم المتحدة ضعيفة او مهمشة، وانما هي محجمة لصالح الولايات المتحدة الامريكية على حساب دول العالم الاخرى.

الخاتمة والاستنتاجات:

لاشك ان المنظمة الدولية تعد انعكاس للبيئة الدولية ، فالوضع الدولي السائد هو هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية ، واصبحت بمقتضى ذلك الأمم المتحدة اداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية ،فاذا ما عارضت ميثاق الأمم المتحدة سياسة معينة تتبعها الولايات المتحدة تتجاهل الاخيرة المنظمة الدولية ،فلديها القدرة على على تطويع المنظمة الدولية .

ولكن الرغم من ذلك فان مقتضيات المرحلة الدولية الراهنة تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية اجراء اصلاحات في مجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة والجوانب الأدارية والمالية على ان لا يتعارض مع المصلحة الأمريكية ، فللولايات المتحدة الأمريكية مصلحة بادخال المانيا واليابان لمجلس الأمن وذلك للقدرة الأقتصادية والمالية التي يتمتعان بها ومن غير المحتمل ان تقف اليابان المانيا بالضد من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بالمستقبل ، كما ان هنالك مصلحة بادخال مصر لمجلس الأمن ، وهذا يرجع الى الأهمية المركبة لمصر فهي مؤيد للسياسة الأمريكية ولها موقف معتدل من الصراع العربي الأسرائيلي ، ناهيك عن انها تمثل العالم العربي والأسلامي ، اضافة لقارة افريقيا غير الممثلة في مجلس الامن .

ان الأصلاح الجاد للمنظمة الدولة لا يتم الا بنقل صلاحيات مجلس الأمن الى الجمعية العامة وجعل قرارتها هي الملزمة ، لان جميع الدول ممثلة بها ، كما ان النظام الدولي لم يعد يحتمل تغييرات اخرى او ازمات اخرى ، فدول العالم الثالث اصبحت حقل تجارب لاسلحة واستراتيجيات الدول الكبرى مما ادى الى ردة فعل متأزمة لدى دول العالم الثالث، فضلا عن ازمة الثقة بين الدول الكبرى في مجلس الامن ، لتباين المصالح والرؤى بشان الكثير من المواقف ، لذلك فان الحل الاساس المطروح امام الدول الكبرى هو نقل صلاحيات مجلس الامن الدولي الى الجمعية العامة في الامم المتحدة وجعل التمثيل في مجلس الامن يتمل على دول اخرى وليس الدول الكبرى فقط ، وان يصبح هذا المجلس مجلس تنفيذي ينفذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، وان يتم انهاء العمل بحق النقض الفيتو.

فحق النقض هذا اصبح جزءا لا يتجزأ من وسائل الدول دائمة العضوية لتحقيق الهيمنة وبالاخص من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، وهنا يكمن جوهر المشكلة .

وبالتالي فان الاشكالية التي تواجه التيار المؤيد للاصلاح ، هو موقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن حول مسالة زيادة عدد مقاعد مجلس الامن ومسالة توسيع حق النقض من عدمه فالدول الدائمة العضوية في مجلس الامن قد لا ترحب في مسالة توسيع حق النقض ليمثل دول اخرى انطلاقا من ان مصالحها الاستراتيجية تقتضي على ضرورة احتفاضها بمكانه متفوقة عن باقي الدول الاخرى .

لهذا فان دول علام الجنوب وبواقعها الحالي المتردي نتيجة الانقسام وعدم وجود ارادة سياسية موحده لاحداث التغيير لاتستطيع ان تغير بواقع المنظمة الدولية الحالي ، لهذا فان الاليه المناسبة لاحداث عملية التغيير في المنظمة الدولية بتكوين راي شعبي عالمي ضاغط ، مستفيد من الثورة التكنولوجية يمكنه ان يؤثر على اتجاهات بعض الحكومات الرافضة للتغيير مما قد يولد دافع لدى الحكومات بالمحاولة لاجراء تغيير في واقع المنظمة الدولية

اما بالنسبة للاصلاحات الاخرى الادارية والمالية ، فان غالبية دول العالم تؤيد مسالة اجراء اصلاح اداري ومالي لمنظمة الامم المتحدة لان ذلك من شانه ان يزيد فاعلية هذه المنظمة ، ويبدو ان الاصلاح في المنظمة الدولية يتجه في اطار هذا المحور من الاصلاحات والابتعاد عن اجراء اصلاح شامل في المنظمة الدولية ووفق المستقبل المتوسط.